

اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية

- رؤية مستقبلية -

الأستاذ: شيبوط سليمان

أستاذ مساعد - أ - بجامعة زيان عاشور بالجلفة

مقدمة:

تمر الاقتصاديات العربية بمرحلة جديدة من أخطر مراحل تطورها الحديث على الإطلاق. فبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على الطفرة النفطية التي عاشتها المنطقة العربية والتي كان من نتائجها حصول تطور كبير في البنى الاجتماعية والاقتصادية في معظم الدول العربية، وخاصة النفطية منها، حصلت قفزة نوعية في التطور فضلاً عن التحسن الكبير في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية بمختلف أنواعها، إلا أن الدول العربية لا تزال تعتبر من البلدان النامية والتي هي بحاجة إلى استغلال مواردها بشكل صحيح وتحقيق قدر أكبر من الإنتاجية الاقتصادية في سبيل نهضة تنمية شاملة تقضي على التخلف بكل أشكاله.

ومن ناحية أخرى فإن المتغيرات العالمية المتسارعة والمتمثلة أساساً بقيام الوحدة الاقتصادية الأوروبية تشكل تحدياً كبيراً للعالم العربي نظراً للتبادل التجاري الكبير بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تحديات المنظمة العالمية للتجارة وما تحملها من مخاطر على الصادرات العربية.

إن الدول العربية أخذت تهتم بموضوع التنمية الاقتصادية، الذي هو إحدى ميزات العصر الحديث، لكن تتفاوت الجهود القطرية لهذه التنمية تبعاً للدولة ووعيها لأهمية التنمية والتي تتنوع وتباين أيضاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول العربية، وخاصة أن بعض الدول العربية تمر بما يسمى الربيع العربي الذي أدى إلى الاستقرار السياسي.

ومنه نقول أن التنمية العربية الشاملة بقيت منقوصة بل غائبة، وبذل على ذلك حالة التردّي التي يعيشها الإنسان العربي واستمرار التفتت والتشردم في العالم العربي والتخلف الحاصل والذي يدفع بالعرب إلى هوة سحيقة قد تجعل منهم، حسب قول أحد الاقتصاديين، أكثر شعوب البسيطة تخلفاً في مطلع الألفية الثالثة.

وعليه يمكن أن نقسم الورقة البحثية إلى هذه المحاور:

أولاً: مفهوم التنمية وأبعادها: بين النمو والتنمية؛

ثانياً: الخصائص الاقتصادية للدول العربية؛

ثالثاً: قضية التنمية في الدول العربية النفطية؛

رابعاً: تحديات عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية؛

خامساً: خيارات التنمية في الدول العربية؛

أولاً: مفهوم التنمية وأبعادها: بين النمو والتنمية

1. بين النمو والتنمية:

يميل بعض الاقتصاديين إلى الخلط بين مفاهيم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كل حسب منطلقاته الفكرية والاقتصادية، ويسود الاعتقاد بأن هذه المفاهيم هي مترادفة الجوهر وإن كانت هناك فروق جزئية في معنيهما، وأن النمو الاقتصادي يؤدي حتماً إلى التنمية الاقتصادية ويرى آخرون أن التمييز بينهما لا يستند إلى أسس علمية، بل يهدف إلى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتي البلدان النامية والدول المتقدمة، ومن هنا فإنهم يرفضونها¹.

وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان كونهما يعبران عن الشيء نفسه، فإنهما لا يتشابهان. فالتنمية الاقتصادية تختلف عن النمو الاقتصادي. فالنمو الذي يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي لا يعني أو لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة.

ولكن على كل حال فإن النمو هو مقياس استعمل أو كان قد استعمل تقليداً لقياس الرفاه القومي والإقليمي. ففي دراسته التقليدية حول الاقتصادات الحضرية يقترح **ثومبسون** (Thompson 1965) ثلاث

¹ عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية رؤية جديدة، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 1996، ص139.

أهداف للاقتصادات المحلية: الرفاه أو الثروة والعدالة و الاستقرار بحيث أن النمو الاقتصادي الكلي هو عملية أكثر مما هو هدف وهو استراتيجية أكثر مما هو هدف وهو وسيلة أكثر من كونه غاية².

ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة، حيث تؤكد السيدة هيكس (Mrs Hicks) بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة. كما يفرق (Schumpeter) بين الاثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما أن النمو هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل، والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان. ويؤكد البروفسور (Bonne) بأن التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.³

وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بإبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع. ولهذا فإن التنمية تشمل وأعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائدا التغيير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا وبيئيا أيضا.

2. أبعاد التنمية:

مما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة تشمل الآتي⁴:

- البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية، ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع؛
- البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية، ويتضمن اجتثاث الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل؛
- البعد السياسي، ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال الاقتصادي؛

² محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص40.

³ N.Kumar and R.Mittal; **Economic Development and Planning**, Anmol Publications PV Ltd, New Delhi-110002 (India) FIRST Edditon? 2002,pp 3-4.

⁴ للتوضيح أكثر أنظر: مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص131.

- البعد الدولي للتنمية، ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي؛

- البعد الجديد للتنمية، والذي ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها مشروعاً للنهضة الحضارية.

3. التنمية الاقتصادية المستدامة:

إن هدف التنمية الاقتصادية هو تحسين مستوى معيشة أعضاء المجتمع، ولكن مع ذلك فإن التركيز الضيق على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي اتصفت به التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية غالباً ما فشلت في ابعاد المشروعات والسياسات التي أضرت بالبيئة وفشلت في مواجهة الفقر وفي تمكين الفقراء من تحسين أوضاعهم المعيشية في استدامة المجتمعات المحلية والناس الأصليين فيها. إذ أن مشروعات الإقراض التنموي الدولي تشكلت مع قادة حكوميين فاسدون في الدول النامية المضيفة غالباً ما تركوا الدول النامية غارقة في متطلبات خدمة الديون الكبيرة مما أدى ذلك إلى أن الاستثمارات الأساسية في رأس المال البشري مثل الصحة المحلية وبرامج التعليم أن تتخلف كثيراً. إن هذه الأنواع من الفشل في التنمية الاقتصادية خدمت بوصفها قوة دافعة لحركة التنمية المستدامة.

ولأول مرة ظهر مصطلح التنمية المستدامة في تقرير براندت لاند Brandt land والذي عرفها بأنها "تنمية تفي باحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الإيفاء باحتياجاتها". ومن خلال التعريف يمكن استخلاص عناصر التنمية المستدامة التالية:⁵

- العنصر الاقتصادي (تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للموارد والثروة).
- العنصر الاجتماعي (تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع).
- العنصر البيئي (المحافظة على البيئة وحمايتها).
- العنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع).
- العنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن و الأرياف والتنمية العمرانية).

⁵ عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية-المنهج والنظرية والتطبيق-، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 33.

ثانياً: الخصائص الاقتصادية للدول العربية

الحقيقة إن البلدان العربية تختلف من حيث النظم السياسية الحاكمة فيها، مع ما يترافق ذلك من بنى وعلاقات اجتماعية. ففي بعضها يسيطر النظام الملكي الوراثي، وفي بعضها الآخر يقوم نظام الحزب الواحد، كما أن الدور الذي يلعبه كل من القطاع الخاص والقطاع العام يتفاوت بين دول وأخرى، إضافة إلى التفاوت في عدد السكان والمساحة. ولكن القاسم المشترك بين جميع الدول العربية إنما يتلخص في سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية وتعايشها مع أنماط إنتاجية ما قبل رأسمالية.

أما الخصائص الاقتصادية المشتركة بين الدول العربية فيمكن إيجازها في ما يلي:⁶

- إن جميع الدول العربية هي دول تابعة للمركز، مع التفاوت في درجة التبعية بين دولة و أخرى. إلا أن آليات هذه التبعية تعيد إنتاج علاقات الإنتاج نفسها التي تحقق مصالح المراكز الرأسمالية العالمية.
- تدني مستوى التطور الاقتصادي في جميع الدول العربية مع ما يترتب عن ذلك عن ضعف في تطور القوى المنتجة.
- تخلف الهياكل الاقتصادية وتشوهها، حيث لا زالت تسيطر قطاعات إنتاج المواد الأولية والاستخراجية وبعض الصناعات التحويلية.
- مكانة العالم العربي في الاقتصاد العالمي الضعيفة من حيث نوع المنتجات ومستواها، أو من حيث المساهمة في التجارة الدولية.
- انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع الدول المتقدمة.⁷
- انتشار مظاهر الفساد بشتى أنواعه، وارتفاع نسب البطالة في الدول العربية.
- تعاني اقتصاديات الدول العربية من تخلف كبير في المستوى التكنولوجي، وأساليب الإنتاج، مقارنة بما بلغته مستويات التقدم التكنولوجي بالدول المتقدمة.
- تتسم المنطقة العربية بارتفاع درجة التسربات للخارج في شكل رؤوس أموال، بالإضافة إلى ضعف آثار المضاعف داخل الإقتصاد الوطني.⁸

⁶ إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية-دراسات اقتصادية-، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009، ص229

⁷ عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص46.

إن هذا الوضع يفرض على الدول العربية البحث عن نموذج للتنمية ينبع من خصوصياتها وثقافتها، وتبني خيار التكامل الاقتصادي العربي حتي تستطيع مواجهة التحديات العالمية.

ثالثاً : قضية التنمية في الدول العربية النفطية

إن علاقة النفط والتنمية في الوطن العربي هي علاقة معقدة متعددة الجوانب، فكما أن لها جوانبها المشرقة والإيجابية فهي كذلك يحيط بها العديد من الظلال والسلبيات. فقد ظل قطاع النفط منفصلاً عن مجرى عملية التنمية في الأقطار العربية النفطية حتى منتصف الخمسينات، حيث كانت عمليات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج، وصولاً إلى أوائل السبعينيات حيث توفرت للبلدان العربية مصادر مالية جيدة مكنتها من تحقيق نمو اقتصادي، حيث اعتبر عام 1973 نقطة تحول تاريخية في أسواق النفط خاصة فيما يتعلق بين المنتجين والمستهلكين، أو بين الحكومات والشركات النفطية العالمية أو بين حكومات الدول المنتجة والمستهلكة. وقد واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها حتى بلغت أعلى مستوى لها عام 1981. وقد صاحب ارتفاع أسعار النفط ارتفاع في حجم الإنتاج، مما جعل العائدات المالية للبلدان العربية من تصدير النفط ترتفع وينسب عالية جداً خلال الفترة 1973-1981. مما أدى بهذه الأقطار إلى التوسع في استخدام العائدات بهدف توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وربط القطاع النفطي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مع الاستثمار في الخارج والتوسع في منح المساعدات والقروض للدول العربية والدول النامية. وقد شهدت فترة الثمانينيات وحتى منتصف التسعينات انخفاضاً حاداً في العائدات النفطية للدول العربية من 202 بليون دولار عام 1981 إلى 103 بليون دولار عام 1990 ومن ثم إلى 97.8 بليون دولار عام 1995⁹. ويعود هذا الانخفاض لأسباب كثيرة يتمثل في انخفاض إنتاج النفط ومن ثم تصديره وانخفاض أسعاره وتناقص حصة الدول العربية في سوق النفط الدولية.

وفي وقتنا الحاضر فأسعار النفط تتقلب، إلا أنها وصلت إلى مستويات قياسية، وفي ظل أزمة الطاقة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي فسعر النفط مرشح للارتفاع، حيث أوضح فرانسيسكو بلانش الخبير الاستراتيجي في أسواق السلع لدى بنك أوف أمريكا أن النطاق المقبول لتحركات أسعار النفط يبدو أنه

⁸ محمود عبد الفضيل، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية - رؤية للمستقبل -، دار العين للنشر، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 27.

⁹ جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، بدون دار النشر، 1997، ص 10.

سيتراوح ما بين الـ70 و الـ80 دولارا للبرميل. وفي ظل تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية فمعدلات النمو الاقتصادي للدول المتقدمة مرشحة للارتفاع مما يزيد الطلب العالمي على النفط العربي. وهذا مايعطي فرصة إضافية للدول النفطية للاستفادة مرة أخرى من ارتفاع أسعار النفط مما يفتح من آفاق اقتصادية وسياسية جديدة أمام الدول العربية المصدرة للنفط.

ويلعب النفط، على أفضل تقدير، دور العامل المخفف، لأنه يخفف نسبيا من القيود المفروضة على النقد الأجنبي، التي تعيق العديد من البلدان. كما يقود أيضا إلى نمو الدخل (لا يجب أن نخلط بينه وبين التنمية) في السنوات الاستثنائية التي ترتفع فيها أسعار النفط بشكل ملحوظ، فتزيد بذلك العائدات. ومع ذلك وهنا وجه التناقض، عانت معظم البلدان النفطية، بما فيها المملكة العربية السعودية من مشاكل في ميزان المدفوعات. بل إن بعضا منها مثل الجزائر أثقل كاهلها بدين خارجي كبير.¹⁰

حاولت النظرية الاقتصادية أن تعرف مشكلة التنمية في البلدان النفطية فأنشأت مفهوم "الدول الريعية rentier states". وتعود الفكرة الأساسية في هذه النظرية إلى بحث كتبه حسين مهداوي، ونشر في كتاب "دراسات في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط، تحرير مايكل كوك، أوكاسفورد، Michael Cook's (ed)، studies in the Economic History of the Middle East, Oxford 1970". يكمن الفرق الأساسي بين الدول المصدرة للبترول وغيرها من الدول النامية، في أن معظم عائدات التصدير (95% في بعض الأحيان) تتدفق مباشرة على الحكومة، ولا تأتي على شكل مرتبات، أو أرباح، أو إيجار أراض لعدد من الفلاحين المزارعين، أو غيرهم من الوكلاء الاقتصاديين في البلدان الزراعية، فالدخل الذي تتلقاه الحكومة هو في الأساس ريع البترول.¹¹

وهنا يوضح روبرت مابرو أن لهذا الأمر دلالات مهمة وتتمثل فيما يلي:

أولاً: لا يسع الحكومة إلا أن تعيد توزيع بعض تلك العائدات على مواطني الدولة في شكل هدايا، أو توسع في التوظيف في القطاع الحكومي/ العام، أو غيره من أوجه الإنفاق العامة، أو مخرجات الدولة الرفاهية... إلخ. ولأنماط وأساليب ميزانية الإنفاق الحكومية أهمية حاسمة في الاقتصاد النفطي.

¹⁰ بتصرف: روبرت مابرو، النفط والتنمية الاقتصادية، آفاق التنمية في الوطن العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2006، ص136.

¹¹ روبرت مابرو ، مرجع سبق ذكره ، ص136.

ثانياً: العلاقة بين الدخل والجهد الإنتاجي في الاقتصاد النفطي أضعف منها في غيره من الاقتصادات، إلى درجة أن إعادة التوزيع لا ترتبط بالمساهمة الاقتصادية للمتلقي.

ثالثاً: بما أن العائدات يدرها مورد ملك للأمة، ويملي ذلك أحقية للمواطن في الحصول على نصيب من هذا الدخل، فسوف يكون هناك ميل شديد، خاصة في الاقتصاد النفطي الصحراوي، إلى تقييد حق الحصول على المواطنة. والسبب ببساطة هو الرغبة في الحد من نمو أعداد من قد يطالبون بحقوقهم في العائدات.

رابعاً: يميل البشر بطبيعتهم إلى التبذير في إنفاق الدخل الذي لم يكدح المرء فيه أو الثروة التي هبطت عليه من السماء، أكثر من ميلهم إلى تبذير الدخل الذي كد المرء في جنيته. وعائدات النفط، عندما ترتفع فجأة نتيجة لسلوك سوق النفط العالمية، الذي ليس لمعظم الدول المصدرة للبترول إلا سلطان قليل عليه، إن وجد، فهي في واقع الأمر تأتي في شكل ثروة هبطت من السماء. حدث ذلك في 1973-1974، وفي 1979-1980، وفي 2003-2005. وفي 2007 وعندها يميل الإهدار، الذي تحدثنا عنه في السابق إلى الزيادة .

خامساً: يرتبط النفط بتناقض "الأمد المفضل". وأعني بـ "الأمد المفضل" الأهمية التي يوليها المجتمع للإنجازات قصيرة الأجل مقارنة بتلك الطويلة الأجل، والعكس. فالنفط يجلب على البلاد فترة من الرخاء، ويقدم فرصة للإعدادات لتنمية طويلة الأمد. وينبغي أن تكون الأفضلية للأمد الطويل بالطبع، الذي يعني وجوب قبول بعض التضحيات الآن للإعدادات لأيام قد يفقد فيها البترول الأهمية الاقتصادية بأن يستنفذ أو بفعل التغيرات التكنولوجية. ولكن، نظراً لأن عائدات النفط عادة ما تتدفق فجأة، وعلى قرب عهد بالتخلف والفقير، اللذين تبقى ذكراهما حية في أذهان الأجيال الأكبر سناً، يكون الميل إلى الإنفاق اليوم، أي إلى تفضيل الحاضر إلى المستقبل البعيد.

ونحن نشاطر الدلالات التي قدمها الباحث الاقتصادي (روبر مابر) إلى حد بعيد وهي توضح العلاقة بين النفط والتنمية في الدول العربية، حيث نظيف أمر مهم وهو أن الاقتصاديات النفطية في العادة تكون الدولة هي مالكة العائد، فتعمل الدولة على التوسيع في التوظيف الحكومي لتبرير النفقات مما يخلق بطالة

مقنعة، بمعنى أن العديد من موظفي الدولة يتقاضون رواتب بالرغم من قلة أو انعدام ما يقدمونه من عمل. تلك الظاهرة ملحوظة على نطاق واسع في الجزائر.

إن مشكلة التنمية في الاقتصادات النفطية وغير النفطية ترتبط بنوعية رأس المال البشري، ووجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة قادرة على دعم عملية التنمية بفعالية، ونظام مصرفي فعال، فالمشكل يكمن انه هناك عجز كمي في موارد الأيدي العاملة في الاقتصادات النفطية الصحراوية، إضافة إلى العجز النوعي في موارد الأيدي العاملة (المهارات المهنية والإدارية والتقنية). ونلاحظ أن في العديد من البلدان النفطية مثل العراق، وإيران، والجزائر تعاني من استنزاف رأس المال البشري الماهر، بهجرة المديرين والكوادر الفنية إلى الخارج، وهذا للنتيجة الحتمية التي مفادها أن أسواق العمل العربية لا تتوفر على الحوافز الاقتصادية المناسبة (الرواتب والمكافآت)، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى هيمنة القطاع العام على أنشطة مثل النفط، والبيتروكيماويات، والصناعات الثقيلة، والأسمدة..... إلخ.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يؤخر النفط أم يجعل التقدم في مجال التنمية؟ وهذا هو مربط الفرس. والجواب هو أن الدخل الذي يدره البترول يوفر للحكومات التمويل اللازم للاستثمار في الوسائل التي تعجل بالتطوير المؤسسي الجيد. فالمال يجب أن يساعد نظريا، ولكن عمليا، يأتي الافتقار للإرادة السياسية اللازمة، والرؤية المحدودة، والفساد، التي تغذي جميعها أصحاب المصالح المتناقضة مع المصلحة العامة، لتؤثر سلبا على التقدم¹².

وبهذا الصدد، يشير المفكر الاقتصادي الراحل (يوسف الصايغ) إلى "العائدات النفطية لم تخدم غرضها كأداة لاكتساب المجتمع النفطي للقدرة التكنولوجية التي هي شرط أساسي لقيام التنمية الحقيقية".¹³

وقد أطلق بعض الباحثين الاقتصاديين إسم (قاعدة عصفور في اليد) وتستهدف هذه القاعدة قرارات الاستهلاك لا يتم توقعها إلا على أساس أصول موجودة في اليد بالفعل. وتتمثل إحدى مزايا قاعدة عصفور في اليد في أنها تسلط الضوء على احتمال أن تخفض صدمة ما قيمة احتياطات النفط المتبقية

¹² بتصرف: روبرت مابرو، مرجع سبق ذكره، ص 139.

¹³ عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي-الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 24.

إلى الصفر. فمثلا يمكن أن تفضي إنجازات تكنولوجيا إلى مصادر بديلة للوقود أكثر فاعلية، وإن النفط فعلا طاقة متقدمة، غير أن سعره قد يهبط إلى مستوى لا يكون الاستخراج مجزيا فيه (على الأقل بالنسبة لأغلب البلدان المنتجة)¹⁴.

وفي الأخير يمكن القول أن قضية التنمية في الدول العربية النفطية تتوقف على ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، لأن الإيرادات النفطية مازالت تمثل العمود الفقري للناتج والدخل، وأمام الدول العربية مجموعة من الشروط يجب تحقيقها، وتشمل هذه الشروط تطوير الإطار المؤسسي الملائم (ديمقراطيا واقتصاديا واجتماعيا)، والتركيز على نوعية النمو وليس فقط على معدلاته، والسعي لسياسة فاعلة لاستغلال الثروة النفطية في تنويع مصادر الدخل الوطني، والاهتمام بالقضايا البيئية، وتطوير القاعدة التكنولوجية والعلمية، وتنمية الثروة البشرية بمختلف جوانبها. ويجب أن تحقق هذه الشروط مستوى مرتفع من الكفاءة والشفافية تشكل مجتمعة شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة في مفهومها المعاصر.

رابعاً: تحديات عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية

يمكن لدارس اقتصاديات التنمية أن يفهم القضايا الحرجة التي تواجهها عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية، فقد يتساءل عما إذا كانت التنمية الاقتصادية تستطيع أن تواجه تلك التحديات في الدول العربية أم لا؟.

وعليه تتلخص تلك التحديات في النقاط التالية:¹⁵

- أ. **الأداء الإقتصادي:** حيث يتوقف مستقبل الدول العربية بشكل أساسي في العقود القادمة على أدائها الإقتصادي.
- ب. **العولمة:** فإن اندماج الاقتصاديات العربية تحت مظلة كتلة اقتصادية قوي "تكاملي اقتصادي عربي" يمكنها من مواجهة تحديات العولمة.
- ت. **الاستقلال السياسي:** لأن الاستقلال الاقتصادي مرتبط بالاستقلال السياسي.
- ث. **التخطيط التنموي الاقتصادي:** فالدول العربية تتسم بضعف التخطيط التنموي الاقتصادي.

¹⁴ ستيفن بارنيت و رولاندو أوسووسكي، ما الذي يرتفع... لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2003، ص 32.

¹⁵ عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

- ج. **البطالة:** وهي أخطر التحديات التي تواجه العملية التنموية في الدول العربية.
- ح. **التراكم الرأسمالي:** فهو ركيزة أساسية لعملية التنمية في الدول العربية بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي.
- خ. **نمو الإنتاجية:** فالتنمية قد لا تحقق بسبب العلاقة الدائرية بين نمو الإنتاجية والتنمية لأن العلاقة الدائرية سلاح ذو حدين، لأن عدم النمو وعدم التنمية يمكن أن يعزز احدهم الآخر لخلق الحلقة المفرغة للفقر.
- د. **البيان الاجتماعي:** له التأثير الرئيسي في وضع السياسات الاقتصادية.
- ذ. **السياسات الاقتصادية:** فيجب على الدول العربية انتهاج السياسات الاقتصادية (مالية، ونقدية، وتجارية) التي تؤهل للاندماج في الاقتصاد العالمي.
- ر. **التنمية القطاعية:** فيجب التشديد على تنمية القطاعات الإستراتيجية ومجموعة الشركات الإستراتيجية وكذلك التنمية الإقليمية، كل ذلك يعزز القدرة على التنمية الاقتصادية.
- ز. **تكنولوجيا المعلومات:** أهمية وضع خطة شاملة للتطوير التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات مدعومة من القيادة السياسية العليا.
- س. **البحث والتطوير:** إن البحث والتطوير العلميين كفيلا لحل المشكلة التي تواجه الدول العربية إذا ما اقترنت بدم البيئة السياسية.
- ش. **الإدارة الاقتصادية:** إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية تعطي انطباعا واضحا عن فشل إدارة شؤون البلاد وعدم استغلال إمكانياته المتاحة من ثروات طبيعية وزراعية وتجارية واستثمارية.
- ص. **الإطار القانوني:** حيث أن فلسفة الفكر الاقتصادي في الدول العربية تتسم بالضعف في تحديد الإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم أصول وقواعد السياسة الاقتصادية.
- ض. **الفكر الاقتصادي المحلي:** فمن أسباب التخلف عدم وجود نظريات اقتصادية من داخل المجتمعات العربية.
- إن هذه المحاور قد تكون معقدة وصعبة لكنها ضرورية للحصول على فهم منظم للمشاكل الاقتصادية الهامة التي تواجه الدول العربية.

خامساً: خيارات التنمية في الدول العربية

فشلت استراتيجيات التنمية التي وضعتها الدول العربية بعد حصولها على الاستقلال السياسي في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها. فلقد تركزت أهداف هذه الإستراتيجيات على قضية إلغاء حالة التبعية للخارج وإحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية، ولكن بعد عقود لم يتحقق أي تغيير في أوضاع البلاد، إن لم نقل أن أوضاعها تأزمت، فقد بقيت الإنتاجية منخفضة ومستويات البطالة مرتفعة، ولم يتحقق الأمن الغذائي، وتفاقت المديونية وأثرت على موازين المدفوعات في الدول العربية.

1.5. انتكاسة التنمية في الدول العربية:

لماذا فشلت الخطط وبرامج الإصلاحات في انتشال الدول العربية من وضعها، الأسباب متعددة وسنكتفي بالحديث عن أبرزها:¹⁶

أ. عدم الفهم العلمي لمسألة التنمية والخلط بينها وبين النمو، فقد اكتفت الدول العربية في خططها التنموية بقضية ارتفاع الدخل الوطني، وإقامة المشروعات الغير منتجة، وبعض الصناعات الاستهلاكية والترفيهية، دون الغوص إلى عمق المشاكل التي تعانيها كالأمية والبطالة والفقر والفساد.....

فقد اعتبرت هذه الدول أن مجرد إقامة مثل هذه المشروعات يكفي للتطور الاجتماعي والاقتصادي...بينما المجتمعات تحتاج إلى مدارس ومستشفيات ومياه نظيفة، وتأمين فرص عمل ومواد غذائية، وصناعات تؤمن للناس الحاجات الضرورية والأساسية، فالتنمية قرار سياسي واع يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة (الاقتصادية والبشرية) وعدد السكان والمساحة....إلخ.

ب. سيطرة فئات وشرائح اجتماعية على السلطة، يتلخص همها الأساسي في الدفاع عن مصالحها الذاتية والفئوية. كان هدفها هو الحفاظ على السلطة السياسية وعدم السماح لأي فئة أو طرف آخر من تسلل السلطة. من هنا كثرة الثورات الشعبية والانقلابات المضادة.

ت. عدم المشاركة الشعبية، فلقد أقصيت الجماهير عن لعب أي دور في الحياة السياسية أو المساهمة في خطط التنمية، بسبب غياب الديمقراطية الحقيقية المبنية على قاعدة التشاركية، ويمكننا أن نقول أنه لا

¹⁶ إبراهيم مشورب، مرجع سبق ذكره، ص ص 236-237.

يمكن أن تنتج التنمية الحقيقية دون إعطاء الجماهير الحق في التعبير عن رأيها بحاضر حياتها ومستقبلها. ووقائع التاريخ تعطينا أمثلة متعددة عن ذلك.

ث. الضغوط المستمرة من قبل الدول الصناعية، من أجل منع الدول العربية من التحرر وبناء اقتصاداتها الذاتية، وهذه الضغوط قد تصل إلى التدخل العسكري، فالدول الصناعية المتقدمة لا تسمح للدول أن تبني اقتصاداتها وتحقق إنجازات على طريق الاستقلال الاقتصادي.

ج. عدم إقامة سوق عربية مشتركة أو حتى تكامل اقتصادي بين الدول العربية، فالاقتصادات العربية غير متكاملة وغير متنافسة.

كما يمن القول، أن بلدان المنطقة العربية تواجه مجموعة من التفككات الاجتماعية الناجمة عن ضغط العولمة نتيجة الازدواجية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتعايش القطاعات الجديدة المندمجة في الاقتصاد العالمي والقطاعات المرتبطة بالسوق الداخلية، وبالتالي تنشأ فجوات ونشوهات فيما بين القطاعين من حيث هياكل الأجور والمرتبات ومدفوعات الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي مما يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي، مما يؤدي ذلك بدوره إلى إرتفاع حجم التوترات الاجتماعية.¹⁷

2.5. تصورات مستقبلية للتنمية الاقتصادية في الدول العربية:

لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والتي تستجيب للتحديات التي تواجهها المنطقة، أن تعمل على إنجاز أولويات التنمية الملحة التي تحافظ على القدرة على الاستمرار في مسارات التنمية، وتتمثل أساساً في ضمان استدامة التنمية البشرية وأهداف خفض الفقر وزيادة النمو الاقتصادي ومواصلة إقامة البنية التحتية وزيادة معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية وبين دول العالم الخارجي.

إلا أن الوصول إلى هذه الأهداف يتطلب القيام بإصلاح شامل في السياسات العامة، وعلى نحو خاص السياسات التنموية والاقتصادية والتجارية بما يكفل للدول العربية الوصول إلى الأسواق الدولية، وزيادة حصتها في التجارة العالمية ورفع معدلات تدفق الاستثمار الخارجي المباشر والقدرة على الحصول على التكنولوجيا، وخلق فرص العمل المناسبة للباحثين عن العمل.¹⁸

وعليه يمكن أن نتصور رؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية والتي لها أهمية كبيرة في حياة الفرد والدولة لما تحققة من أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية، يمكن أن نلخصها فيما يلي:

¹⁷ محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 250.

¹⁸ مدحت أيوب، بدائل التنمية، مركز البحوث العربية والإفريقية، دار الثقافة الجديدة، مصر، 2008، ص 319.

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين؛
- توفير فرص عمل للمواطنين؛
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين؛
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع؛
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع؛
- ضرورة استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة وعدم تذبذبها؛
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمالية والبشرية المتاحة؛
- تسديد ديون الدولة؛
- تحقيق الأمن الاقتصادي الوطني؛¹⁹
- التخطيط الإستراتيجي لتطوير الموارد البشرية؛
- رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل العربي؛
- ضبط الإنتاج النفطي وتحاشي المعدلات الزائدة من الإنتاج التي تؤدي استنفاد الثروة النفطية القابلة للنضوب؛²⁰
- تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة في مسيرة التنمية؛²¹
- بناء قاعدة اقتصادية صلبة من خلال التنمية الشاملة بين جميع القطاعات؛
- زيادة معدلات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الكبرى؛
- تفعيل دور المجتمع المدني في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية؛
- كما أن للتنمية الاقتصادية متطلبات حتى تستطيع تحقيق أهدافها ومن هذه المتطلبات مايلي:²²
- تحرير الإنسان العربي وتحرير قدراته المبدعة للمشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمارها....
- الاعتماد على الذات عن طرق فك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً من جهة والتوجه إلى الداخل بالاستفادة من الموارد المتاحة وعلى رأسها المورد البشري...

¹⁹ عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص43.

²⁰ عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص235.

²¹ مدحت أيوب، مرجع سبق ذكره، ص323.

²² إبراهيم العيساوي، مؤشرات قطرية للتنمية العربية في كتاب التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص219.

- إرساء دعائم التنمية الذاتية المتواصلة على أساس الموارد والطاقات الوطنية من خلال إنجاز تحولات هيكلية في أنماط الإنتاج والاستهلاك..
 - الحفاظ على التراث الحضاري وإعادة تأكيد الطابع الوطني في الثقافة كشرط ضروري للتماسك الاجتماعي واستعادة العرب الثقة بالنفس...
 - صيانة البيئة والحفاظ على التوازن البيئي...
- وفي دراسة مهمة يقترح (محمد لبيب شقير) أن التنمية العربية التي تستطيع أن تواجه مشكلات التخلف في الوطن العربي أن تتوفر فيها عدد من الخصائص وهي:
1. أن تكون عملية تطوير حضاري.
 2. أن تكون تنمية حقيقية ترقى فعلا بحياة البشر.
 3. أن تحرر الاقتصاد العربي والعقل العربي من التبعية.
 4. أن تواجه بكفاءة وعلى نحو حاسم ما يواجهه الوطن العربي من تحديات.
 5. أن تتوفر لها عوامل الاستقرار.
- للوصول إلى الأهداف التنموية والتي يمكن أن تحقق من خلال مدى زمني متوسط توفر إرادة سياسية قوية من قبل الرؤساء أو الملوك لتحفيز الاستثمار وخلق مناصب شغل وزيادة الرعاية الصحية وتحسين مستوى التعليم، وفتح مجال للحرية وتوسيع الديمقراطية التشاركية و مراقبة المشاريع ومحاسبة المفسدين.

الخاتمة:

وفي الأخير، وفي ظل هذا الوضع الراهن يفرض على الدول العربية البحث عن نموذج للتنمية ينبع من خصوصياتها وثقافتها، حتى تستطيع مواجهة التحديات العالمية.

ونعتقد أن أحد الأسباب التي أدت إلى فشل عمليات التنمية في جل الدول العربية يعود إلى غياب الديمقراطية والمشاركة الفعالة من البشر. فالإنسان هو صانع التنمية ويجب أن يكون المستفيد منها والمشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بها.

ورغم امتلاك البلدان العربية المنتجة للنفط وغير المنتجة من الإمكانيات، إلا أنها لا تزال تنتمي إلى مجموعة البلدان النامية، حيث تتمثل فيها معظم خصائص التخلف الاجتماعي والاقتصادي (مثل ارتفاع نسبة الأمية التي تقدر بأكثر 40 بالمئة، تدني مستوى معيشة الجزء الأكبر من الشعب العربي وانتشار الفقر حيث يقدر أن ربع سكان الوطن العربي يعيشون تحت خط الفقر، سيطرة الاقتصاد الاستهلاكي غير الإنتاجي وعدم تنوع مرافق الإنتاج، الدين العام الخارجي الباهظ، هجرة الكفاءات العربية.....الخ)...

هذه الحقائق لا تخفى على المسؤولين العرب، فقد تؤدي إلى توترات اجتماعية وثورات شعبية تأخرنا عقد من الزمن إلى الورا، ثم أن الأساس في التنمية أن تكون السلطة السياسية تتلائم مع القوى السياسية والاجتماعية الراغبة في بناء الوطن.

ولمواجهة التحدي المتنامي الذي يمثله الأمن البشري يلزمنا نموذج جديد للتنمية يجعل الناس هم محور التنمية، ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية، ويحمي فرص حياة الأجيال المقبلة وكذلك الأجيال الحاضرة.

المراجع والهوامش:

1. عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية رؤية جديدة، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 1996، ص139.
2. محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص40.
3. N.Kumar and R.Mittal; Economic Development and Planning, Anmol Publications PV Ltd, New Delhi-110002 (India) FIRST Edditon? 2002, pp 3-4.
4. للتوضيح أكثر أنظر: مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص131.
5. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية-المنهج والنظرية والتطبيق-، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص33.
6. إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية-دراسات اقتصادية-، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009، ص229.
7. عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص46.
8. محمود عبد الفضيل، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية -رؤية للمستقبل-، دار العين للنشر، الإسكندرية، مصر، 2012، ص27.
9. جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، بدون دار النشر، 1997، ص10.

10. بتصرف: روبرت مابرو، النفط والتنمية الاقتصادية، آفاق التنمية في الوطن العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2006، ص136.
11. روبرت مابرو ، مرجع سبق ذكره ، ص136.
12. بتصرف: روبرت مابرو، مرجع سبق ذكره، ص139.
13. عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي-الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 24.
14. ستيفن بارنيت و رولاندو أوسووسكي، ما الذي يرتفع...لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2003، ص32.
14. عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره ، ص ص44-45.
15. إبراهيم مشورب، مرجع سبق ذكره، ص ص236-237.
16. محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص250.
17. مدحت أيوب، بدائل التنمية، مركز البحوث العربية والإفريقية، دار الثقافة الجديدة، مصر، 2008، ص 319.
18. عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص43.
19. عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص235.
20. مدحت أيوب، مرجع سبق ذكره، ص323.
21. إبراهيم العيساوي، مؤشرات قطرية للتنمية العربية في كتاب التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص219.